**قرار إداري رقم (٢٣٦) لسنة ٢٠١٥**
**باعتماد**
**لائحة ترخيص مكاتب الاستشارات القانونية في إمارة دبي**

---

**مدير عام دائرة الشؤون القانونية لحكومة دبي،**

بعد الاطلاع على المادة (١٥/٥) من القانون رقم (٣٢) لسنة ٢٠٠٨ بشأن إنشاء دائرة الشؤون القانونية لحكومة دبي، المتضمنة اختصاص الدائرة بترخيص مهنة ومكاتب المحاماة والاستشارات القانونية ومراقبة أعمالها وإصدار الأنظمة واللوائح والقرارات اللازمة لذلك،
وعلى الصلاحيات المخوّلة إلى دائرة الشؤون القانونية لحكومة دبي بتنظيم مهنتي المحاماة والاستشارات القانونية وإصدار اللوائح والتعليمات المنظمة لذلك، عملاً بالمادتين (٢) و (١٤) من قرار المجلس التنفيذي رقم (٢٢) لسنة ٢٠١١ بشأن الرسوم والغرامات الخاصة بمزاولة مهنة المحاماة والاستشارات القانونية في إمارة دبي،
وعلى القرار الإداري رقم (١٢٦) لسنة ٢٠١٢ باعتماد لائحة ترخيص مكاتب الاستشارات القانونية في إمارة دبي،
وعلى القرار الإداري رقم (٢٣٤) لسنة ٢٠١٥ باعتماد لائحة قيد المستشارين القانونيين في إمارة دبي،

**نُصدر القرار التالي:**

**المادة (١)**

تُعتمد بموجب هذا القرار **"لائحة ترخيص مكاتب الاستشارات القانونية في إمارة دبي"** الملحقة بما تتضمنه من قواعد وإجراءات.

**المادة (٢)**

يحل هذا القرار محل القرار الإداري رقم (١٢٦) لسنة ٢٠١٢ باعتماد لائحة ترخيص مكاتب الاستشارات القانونية في إمارة دبي.

**المادة (٣)**

يُعمل بهذا القرار اعتباراً من ١ نوفمبر ٢٠١٥.

**(معتمد)**
**د. لؤي محمد بالهول**
**المدير العام**

**صدر بتاريخ** ٢٠١٥/٠٩/١٠م
**الموافـــق** ٢٦ ذو القعدة ١٤٣٦هـ

# لائحـة
# ترخيص مكاتب الاستشارات القانونية في إمارة دبي

## اسم اللائحة
## المادة (١)

تُسمى هذه اللائحة **"لائحة ترخيص مكاتب الاستشارات القانونية في إمارة دبي"**.

## التعريفات
## المادة (٢)

يكون للكلمات والعبارات التالية، حيثما وردت في هذه اللائحة المعاني المبيّنة إزاء كل منها، ما لم يدل سياق النص على خلاف ذلك:

| | | |
|---|---|---|
| **الدولة** | : | دولة الإمارات العربية المتحدة. |
| **الإمارة** | : | إمارة دبي. |
| **الدائرة** | : | دائرة الشؤون القانونية لحكومة دبي. |
| **المدير العام** | : | مدير عام الدائرة. |
| **سلطة الترخيص** | : | الجهة المختصة قانوناً بإصدار التراخيص التجارية والمهنية للمنشآت العاملة في الإمارة والمناطق الحرة، بما فيها مركز دبي المالي العالمي. |
| **القرار** | : | قرار المجلس التنفيذي رقم (٢٢) لسنة ٢٠١١ بشأن الرسوم والغرامات الخاصة بمزاولة مهنة المحاماة والاستشارات القانونية في إمارة دبي. |
| **الترخيص** | : | الوثيقة الصادرة عن الدائرة والتي تتضمن التصريح لمكتب الاستشارات القانونية باستكمال اجراءات الترخيص النهائي لدى سلطة الترخيص في الامارة لمزاولة الخدمات القانونية فيها. |
| **مكتب الاستشارات القانونية** | : | المؤسسة الفردية أو الشركة أو الشراكة المنشأة في الإمارة أو فرع المكتب الأجنبي، المرخص من الدائرة وسلطة الترخيص في الإمارة بتقديم الخدمات القانونية للجمهور. |
| **المستشار القانوني** | : | الشخص الطبيعي المقيد في الجدول. |
| **الخدمات القانونية** | : | هي التي يرخص لمكتب الاستشارات القانونية بتقديمها في الإمارة، وتشمل دونما حصر إبداء الرأي والمشورة القانونية، وصياغة العقود، وتسجيل الشركات وتصفيتها، وإجراء التسويات، وتمثيل الغير أمام هيئات ومراكز التحكيم ولجان التوفيق وكذلك أمام الجهات المختلفة، وغيرها من الخدمات القانونية الأخرى، باستثناء المرافعة وتمثيل الغير أمام محاكم دبي. |
| **السجل** | : | السجل الورقي أو الإلكتروني المُعدّ لدى الدائرة لتدوين كافة البيانات المُتعلقة بمكاتب الاستشارات القانونية. |
| **الجدول** | : | المستند الورقي أو الإلكتروني المُعدّ لدى الدائرة لقيد الفئات والبيانات الخاصة بالمستشارين القانونيين. |

## نطاق التطبيق
## المادة (٣)

أ- تسري أحكام هذه اللائحة على مكاتب الاستشارات القانونية التي تقوم بتقديم الخدمات القانونية للجمهور في الإمارة والمناطق الحرة، بما فيها مركز دبي المالي العالمي.

ب- لا تسري أحكام هذه اللائحة على الجهات الحكومية والمؤسسات والشركات التي لا تقوم بتقديم الخدمات القانونية للجمهور، وكذلك أية جهة أخرى ترى الدائرة أنها غير خاضعة لأحكامها وفقاً للضوابط والمعايير التي تحددها في هذا الشأن.

## مهام وصلاحيات الدائرة
## المادة (٤)

لغايات تطبيق هذه اللائحة، تتولى الدائرة المهام والصلاحيات التالية:

١- تصنيف مكاتب الاستشارات القانونية وذلك بحسب شكلها القانوني.
٢- وضع الشروط والضوابط الواجب توافرها والإجراءات الواجب اتباعها لترخيص مكاتب الاستشارات القانونية في الإمارة، وذلك بحسب تصنيفها.
٣- تحديد مجالات الخدمات القانونية التي يجوز لمكاتب الاستشارات القانونية تقديمها في الإمارة، وذلك بالنظر إلى مؤهلات العاملين فيها وكفاءتهم وخبراتهم.
٤- البت في طلبات ترخيص وتجديد ترخيص مكاتب الاستشارات القانونية، وتعديل البيانات الخاصة بالتراخيص الممنوحة لها.
٥- إعداد السجل، وتحديد البيانات الواجب إدراجها فيه، بما في ذلك بيان تصنيف مكاتب الاستشارات القانونية.
٦- وضع الشروط الواجب توافرها في المدير المسؤول عن مكتب الاستشارات القانونية، وتحديد مهامه وواجباته.
٧- وضع القواعد الخاصة بالإيقاف المؤقت لمكاتب الاستشارات القانونية عن تقديم الخدمات القانونية وكذلك إلغاء تراخيصها، وفقاً للتشريعات السارية في الإمارة، بما فيها اللوائح والقرارات والتعليمات الصادرة عن الدائرة.
٨- وضع القواعد الخاصة بتنظيم توقف مكاتب الاستشارات القانونية عن تقديم الخدمات القانونية وإلغاء التراخيص الممنوحة لها، بناء على طلب تلك المكاتب.
٩- الإشراف على مكاتب الاستشارات القانونية ومراقبة أعمالها، وفقاً لأحكام القرار، وكذلك اللوائح والقرارات والتعليمات الصادرة عن الدائرة.
١٠- رصد المخالفات وتلقي الشكاوى المقدمة بحق مكاتب الاستشارات القانونية، ومقدمي الخدمات القانونية بدون ترخيص من الدائرة، والتحقيق فيها، واتخاذ الإجراءات المناسبة بشأنها.
١١- تطبيق العقوبات المنصوص عليها في القرار على المخالفين لأحكامه، ولأي من أحكام اللوائح والقرارات والتعليمات الصادرة عن الدائرة.
١٢- إعداد النماذج اللازمة لتنفيذ أحكام هذه اللائحة.
١٣- أية مهام أخرى تندرج ضمن اختصاصها تتعلق بترخيص مكاتب الاستشارات القانونية في الإمارة.

## تقديم الخدمات القانونية
## المادة (٥)

أ- لا يجوز تقديم الخدمات القانونية للجمهور من قبل مكتب استشارات قانونية في الإمارة ما لم يكن مرخصاً من قبل الدائرة.

ب- يُحظر على أي مكتب استشارات قانونية تقديم أية خدمات قانونية في غير المجال القانوني المصرّح له بتقديمه من قبل الدائرة.

ج- يجب أن يكون مقر مكتب الاستشارات القانونية داخل الإمارة، وأن يكون لائقاً لتقديم الخدمات القانونية من خلاله، ويستوي في ذلك أن يكون مملوكاً لمكتب الاستشارات القانونية أو أحد الشركاء فيه أو منتفعاً به أو مستأجراً له، ولا يجوز الجمع بين مكتبين أو أكثر في مقر واحد، ويكون هذا المقر هو المُعتبر لغايات الإخطارات والإعلانات المتعلقة بتطبيق أحكام هذه اللائحة.

د- لا يجوز لمكتب الاستشارات القانونية فتح فرع له داخل الإمارة إلا بعد موافقة الدائرة، وذلك وفقاً للشروط المعتمدة لديها في هذا الشأن.

## اسم مكتب الاستشارات القانونية
## المادة (٦)

باستثناء مكاتب الاستشارات القانونية المرخص لها بالعمل في الإمارة وقت العمل بأحكام هذه اللائحة، يُشترط عند تحديد اسم مكتب الاستشارات القانونية مراعاة ما يلي:

١- أن يدل الاسم على نوع الخدمات القانونية المقدمة.

٢- أن يحمل الاسم الشخصي للمالك وذلك بالنسبة لمكاتب الاستشارات القانونية التي تتخذ شكل المؤسسة الفردية.

٣- أن يحمل اسماء الشركاء أو المساهمين أو بعضهم وذلك بالنسبة لمكاتب الاستشارات القانونية التي تتخذ شكل الشركة أو الشراكة، ويجوز للدائرة بناء على طلب الشركاء أو في الأحوال التي تستدعي ذلك الموافقة على منح مكتب الاستشارات القانونية اسماً من غير الأسماء الشخصية للشركاء.

٤- أن يحمل نفس اسم المكتب الرئيسي وذلك بالنسبة لمكاتب الاستشارات القانونية التي تكون فرعاً لمكتب أجنبي في الإمارة، على أن يتضمن الاسم ما يشير إلى أنه فرعاً لهذا المكتب.

## السجل
## المادة (٧)

يُنشأ في الدائرة سجل لمكاتب الاستشارات القانونية المُرخصة في الإمارة، وتحدد الدائرة البيانات الواجب إدراجها فيه، ومن بينها الشكل القانوني للمكتب والمجالات المحددة له، وأيّة تعديلات أخرى تجري على ترخيصه.

**الشكل القانوني لمكاتب الاستشارات القانونية**
**المادة (٨)**

أ- على مكاتب الاستشارات القانونية العاملة في الإمارة أن تتخذ أحد الأشكال القانونية التالية:
١- مؤسسة فردية.
٢- شركة أو شراكة منشأة في الإمارة.
٣- فرع مكتب أجنبي.

ب- يجب أن تكون الأشكال القانونية المشار إليها في الفقرة (أ) من هذه المادة متوافقة مع التشريعات السارية في الإمارة، والشروط المنصوص عليها في هذه اللائحة.

**شروط الترخيص**
**المادة (٩)**

أ- يُشترط لترخيص مكتب الاستشارات القانونية الذي يتخذ شكل المؤسسة الفردية ما يلي:

١- أن يكون طالب الترخيص من مواطني الدولة.
٢- أن يكون طالب الترخيص مقيداً لدى الدائرة في الجدول ضمن فئة المستشارين القانونيين المشتغلين، أو أن يكون مستوفياً لشروط القيد ضمن تلك الفئة والمنصوص عليها في لائحة قيد المستشارين القانونيين المعتمدة من الدائرة، وأن يتقدم بطلب قيده في الجدول.
٣- أن يكون لطالب الترخيص خبرة عملية في مجال العمل القانوني في الدولة مدة لا تقل عن (٣) ثلاث سنوات متتالية.
٤- أن يُقدّم طالب الترخيص خطة عمل مهنية وفقاً للمتطلبات المعتمدة من الدائرة في هذا الشأن.
٥- أن يكون طالب الترخيص هو المدير المسؤول عن مكتب الاستشارات القانونية طوال مدة الترخيص.
٦- أية شروط أخرى تُحددها الدائرة.

ب- يُشترط لترخيص مكتب الاستشارات القانونية الذي يتخذ شكل الشركة أو الشراكة المنشأة في الإمارة ما يلي:

١- أن يكون مقدِّمو طلب ترخيص مكتب الاستشارات القانونية من مواطني الدولة، وللدائرة استثناء بعض الشركاء من هذا الشرط وفقا للضوابط التي تضعها في هذا الشأن.
٢- أن يكون مقدِّمو طلب ترخيص مكتب الاستشارات القانونية مقيدين لدى الدائرة في الجدول ضمن فئة المستشارين القانونيين المشتغلين، أو أن يكونوا مستوفين لشروط القيد ضمن تلك الفئة والمنصوص عليها في لائحة قيد المستشارين القانونيين المعتمدة من الدائرة، وأن يتقدموا بطلب قيدهم في الجدول.
٣- أن يكون لطالبي الترخيص خبرة عملية في مجال العمل القانوني في الدولة مدة لا تقل عن (٣) ثلاث سنوات متتالية.
٤- أن يختار مقدِّمو طلب الترخيص من بينهم مديراً مسؤولاً عن مكتب الاستشارات القانونية.
٥- أن يُقدّم طالبو الترخيص خطة عمل مهنية وفقاً للمتطلبات المعتمدة من الدائرة في هذا الشأن.

٦- أن يكون كافة المستشارين القانونيين في مكتب الاستشارات القانونية مقيدين لدى الدائرة في الجدول ضمن فئة المشتغلين، أو أن يكونوا مستوفين لشروط القيد ضمن تلك الفئة والمنصوص عليها في لائحة قيد المستشارين القانونيين المعتمدة من الدائرة، وأن يتقدموا بطلب قيدهم في الجدول.
٧- أية شروط أخرى تُحددها الدائرة.

ج- يُشترط لترخيص مكتب الاستشارات القانونية الذي يتخذ شكل فرع المكتب الأجنبي في الإمارة ما يلي:

١- أن يتقدم المكتب الأجنبي الرئيسي بطلب ترخيص مكتب الاستشارات القانونية في الإمارة، على أن يرفق بالطلب خطة عمل مهنية، وفقاً للمتطلبات المعتمدة من الدائرة في هذا الشأن.
٢- أن يكون المكتب الأجنبي الرئيسي ذو سمعة دولية جيدة في العمل القانوني.
٣- أن يكون قد مر على تأسيس المكتب الأجنبي الرئيسي مدة لا تقل عن (١٠) عشر سنوات، وفي حال ما إذا كان هناك اندماج أو استحواذ بين أكثر من مكتب استشارات قانونية، فإنه يُعتد في هذه الحالة بسنوات تأسيس المكتب الأقدم الذي شارك في عملية الاندماج أو الاستحواذ.
٤- أن يكون للمكتب الأجنبي، على الأقل، فروع أو شراكات في (٣) ثلاثة دول مختلفة، أو فروع أو شراكات في (٥) خمس ولايات ذات أنظمة تشريعية مختلفة ضمن نطاق الدولة الواحدة، وذلك وفقا لتقدير الدائرة.
٥- أن يختار مالكو المكتب الأجنبي سواء من بينهم أو من غيرهم مديراً مسؤولاً عن فرع المكتب الأجنبي لا تقل خبرته عن (١٠) عشر سنوات في مجال العمل القانوني.
٦- أن يكون المدير المسؤول والمستشارين القانونيين العاملين في فرع المكتب الأجنبي مقيدين في الجدول ضمن فئة المستشارين القانونيين المشتغلين، أو يكونوا مستوفين لشروط القيد ضمن تلك الفئة والمنصوص عليها في لائحة قيد المستشارين القانونيين المعتمدة من الدائرة، وأن يتقدموا بطلب قيدهم في الجدول، على ألا يقل عددهم عن (٣) ثلاثة.
٧- أية شروط أخرى تُحددها الدائرة.

د- بالإضافة إلى الشروط المنصوص عليها في الفقرات (أ) و(ب) و(ج) من هذه المادة، يجب على مكاتب الاستشارات القانونية لغايات ترخيصها من الدائرة القيام بما يلي:

١- سداد الرسوم المقررة لترخيص مكتب الاستشارات القانونية وفقاً للآلية المعتمدة من الدائرة في هذا الشأن.
٢- تقديم وثيقة تأمين لضمان مخاطر وأخطاء مزاولة مهنة الاستشارات القانونية وفقاً للاشتراطات والضوابط التي تضعها الدائرة في هذا الشأن.

ه- على الرغم مما ورد في الفقرات (أ/١) و (ب/١) و (ج/٤) من هذه المادة، يجوز للدائرة ترخيص مكتب الاستشارات القانونية لغير مواطني الدولة ولفرع المكتب الأجنبي، إذا كان طالب الترخيص سيقدم خدمات قانونية فريدة من نوعها وهناك حاجة لذلك النوع من الخدمات في الإمارة، أو خدمات قانونية متخصصة لا يقدمها عدد كاف من المكاتب في الإمارة على الرغم من أهميتها، ويشترط لترخيص مكتب الاستشارات القانونية لغير مواطني الدولة وفقاً لأحكام هذه الفقرة أن يكون لدى طالب الترخيص خبرة عملية لا تقل مدتها عن (١٠) عشر سنوات.

## شروط تجديد الترخيص
## المادة (١٠)

يُشترط لتجديد الترخيص ما يلي:

١- استمرار مكتب الاستشارات القانونية في الالتزام بكافة الاشتراطات المنصوص عليها في المادتين (٩) و(١٥) من هذه اللائحة، ويستثنى من شرط المواطنة مكاتب الاستشارات القانونية المرخص لها في الإمارة وقت العمل بأحكام هذه اللائحة.
٢- أن يكون سند ملكية مقر مكتب الاستشارات القانونية أو حق الانتفاع به أو عقد إيجاره باسم مكتب الاستشارات القانونية أو مالك المؤسسة الفردية أو أحد الشركاء أو المساهمين فيه، على أن يكون عقد الإيجار ساري المفعول وموثق من الجهات المختصة في الإمارة.
٣- أن يكون جميع المستشارين القانونيين العاملين في مكتب الاستشارات القانونية مقيدين لدى الدائرة في الجدول ضمن فئة المشتغلين، وأن يكون قيدهم ساري المفعول في تاريخ تجديد الترخيص.
٤- أن تكون البيانات الواردة في الرخصة الصادرة لمكتب الاستشارات القانونية عن سلطة الترخيص مطابقة وقت طلب تجديد الترخيص للبيانات الواردة به.
٥- أن تكون وثيقة التأمين المهني سارية المفعول وقت تجديد الترخيص.
٦- أن يتم سداد الرسوم المقررة على تجديد الترخيص وفقاً للآلية المُعتمدة لدى الدائرة في هذا الشأن.
٧- أية شروط أخرى تُحددها الدائرة.

## إجراءات الترخيص
## المادة (١١)

أ- تُقدم الطلبات المتعلقة بالترخيص وتجديده وتعديل أي من البيانات الواردة فيه، وسائر الطلبات المنصوص عليها في هذه اللائحة، وفقاً للنماذج المُعتمدة لدى الدائرة، مرفقاً بها المستندات والوثائق المطلوبة من قبلها.
ب- يُحظر على مقدّمي طلبات الترخيص استصدار أو تجديد الرخصة الصادرة عن سلطة الترخيص دون الحصول على موافقة الدائرة المسبقة على ذلك، ويتم منح هذه الموافقة وفقاً للإجراءات المتبعة لدى الدائرة في هذا الشأن.

## البت في طلب الترخيص
## المادة (١٢)

تتولى الدائرة البت في طلب الترخيص أو تجديده أو تعديل أي من البيانات الواردة فيه، وسائر الطلبات المتعلقة به، وفقاً للشروط والإجراءات المنصوص عليها في هذه اللائحة، على ان تقوم الدائرة بإخطار مقدم الطلب بقرارها في هذا الشأن خلال يومي عمل من تاريخ صدوره.

## مدة الترخيص
## المادة (١٣)

أ- تكون مدة الترخيص سنة واحدة، قابلة للتجديد لمدد أخرى مماثلة، على أن يتم تقديم طلب التجديد خلال الشهر الأخير من تاريخ انتهاء الترخيص.

ب- في حال عدم قيام مكتب الاستشارات القانونية بتجديد ترخيصه خلال المهلة المحددة في الفقرة (أ) من هذه المادة بدون عذر تقبله الدائرة، تُطبق عليه العقوبات المنصوص عليها في القرار.

## طبيعة الترخيص
## المادة (١٤)

أ- يصدر الترخيص باسم مقدم الطلب، ولا يجوز التنازل عن هذا الترخيص للغير.
ب- مع عدم الإخلال بحقوق الغير، في حال وفاة صاحب الترخيص أو في حال تصفية مكتب الاستشارات القانونية، لا يكتسب الخلف الخاص أو الخلف العام صفة صاحب الترخيص، وتقوم الدائرة بتحديد إجراءات إدارة المكتب وفقاً للضوابط التي تضعها في هذا الشأن.

## التزامات مكتب الاستشارات القانونية
## المادة (١٥)

يجب على مكتب الاستشارات القانونية الالتزام بالتشريعات المنظمة لمهنة الاستشارات القانونية في الإمارة، وعلى وجه الخصوص ما يلي:

١- عدم مزاولة مكتب الاستشارات القانونية والمستشارين القانونيين العاملين فيه أي نشاط آخر غير تقديم الخدمات القانونية، وعدم تقديم أية خدمات قانونية في أي مجال قانوني غير المجال المصرح لمكتب الاستشارات القانونية بتقديمه.
٢- ألا يكون أي من أصحاب الترخيص أو الشركاء أو المستشارين القانونيين في مكتب الاستشارات القانونية مالكاً أو مشاركاً أو عاملاً في أي مكتب محاماة أو مكتب استشارات قانونية آخر في الإمارة.
٣- أن يكون لصاحب الترخيص من غير مواطني الدولة إقامة سارية في الإمارة على رخصة مكتب الاستشارات القانونية.
٤- أن يكون المستشارين القانونيين من غير مواطني الدولة لديهم إقامة سارية في الدولة، وبطاقة عمل على المكتب الذي سيزاولون المهنة من خلاله.
٥- أن يكون أصحاب الترخيص والشركاء والمستشارين القانونيين العاملين في مكتب الاستشارات القانونية مقيدين لدى الدائرة في الجدول ضمن فئة المشتغلين، ومتفرغين للعمل في مكتب الاستشارات القانونية، وأنهم لا يزاولون أي نشاط تجاري أو مهني إلى جانب عملهم في مكتب الاستشارات القانونية باستثناء التدريس أو التدريب في أحد التخصصات أو المهن القانونية.
٦- عدم استخدام أي مستشار قانوني غير مقيد في الجدول ضمن فئة المشتغلين.
٧- أن يكون لمكتب الاستشارات القانونية مديراً مسؤولاً طوال مدة الترخيص.
٨- أية التزامات أخرى تُحدّدها الدائرة بموجب اللوائح والقرارات والتعليمات الصادرة عنها.

## التزامات المدير المسؤول
## المادة (١٦)

يجب على المدير المسؤول عن مكتب الاستشارات القانونية الالتزام بما يلي:

١- الإشراف على عمل المستشارين القانونيين العاملين في مكتب الاستشارات القانونية.
٢- ضمان قيام مكتب الاستشارات القانونية والعاملين فيه بكافة الالتزامات المنصوص عليها في القرار، وكذلك اللوائح والقرارات والتعليمات الصادرة عن الدائرة، وتمثيل مكتب الاستشارات القانونية أمام الدائرة.

٣- وضع الترخيص في مكان ظاهر يسهل على المتعاملين مع مكتب الاستشارات القانونية الاطلاع عليه، وتسليمه للدائرة عند تجديد ترخيص مكتب الاستشارات القانونية أو عند توقفه أو إيقافه عن تقديم الخدمات القانونية أو عند إلغاء ترخيصه.

٤- الحصول على موافقة الدائرة المسبقة عند تغيير الشكل القانوني لمكتب الاستشارات القانونية، أو تغيير اسمه، أو عنوانه، أو الشركاء فيه، أو المدير المسؤول عنه، أو عند فتح فرع آخر له، أو تغيير عنوان الفرع، أو الدخول في عملية دمج أو الخروج منها، أو إضافة أو انسحاب أي شريك، أو أية تغييرات أخرى متعلقة بالشكل القانوني للمكتب.

٥- إخطار الدائرة بأي تعديل يطرأ على عدد المستشارين القانونيين العاملين فيه، وذلك خلال (١٠) عشرة أيام عمل من تاريخ حدوث ذلك التعديل.

٦- الحصول على موافقة الدائرة المسبقة عند توقف مكتب الاستشارات القانونية عن تقديم الخدمات القانونية لأي سبب من الأسباب، لتتولى الدائرة اتخاذ الاجراءات التي تراها مناسبة في هذا الشأن.

٧- اخطار الدائرة بأي تغيير يطرأ على الوضع المهني على أي من المستشارين القانونيين العاملين في المكتب، بما في ذلك التوقف عن مزاولة المهنة، وذلك خلال (١٥) خمسة عشر يوم من تاريخ حدوث ذلك التغيير.

٨- الاحتفاظ بكافة الملفات والمستندات والمعلومات المتعلقة بمكتب الاستشارات القانونية وبالخدمات القانونية المقدمة من قبله مدة لا تقل عن (١٠) عشر سنوات، وإتاحتها لاطلاع الدائرة عليها عند الطلب.

٩- الاحتفاظ بسجلات تتضمن جميع البيانات المتعلقة بالمستشارين القانونيين العاملين في مكتب الاستشارات القانونية طيلة فترة عملهم فيه، ولفترة لا تقل عن (٥) خمس سنوات بعد تركهم العمل، وإتاحتها لاطلاع الدائرة عليها عند الطلب.

١٠- أية التزامات أخرى تُحددها الدائرة بموجب اللوائح والقرارات والتعليمات الصادرة عنها.

## التوقف المؤقت أو النهائي عن تقديم الخدمات القانونية
## المادة (١٧)

أ- يجوز للدائرة، بناء على طلب يُقدّم إليها من مكتب الاستشارات القانونية، ولأسباب تقبلها، أن تصرح للمكتب ولمدة محددة التوقف عن تقديم الخدمات القانونية، وذلك شريطة تقديم تعهد بعدم وجود أية التزامات على مكتب الاستشارات القانونية ناتجة عن تقديمه للخدمات القانونية، وبما لا يضر بمصالح العملاء.

ب- يجوز للدائرة، بناء على طلب يُقدّم إليها من مكتب الاستشارات القانونية، الغاء الترخيص، وذلك شريطة تقديم تعهد بعدم وجود أية التزامات على مكتب الاستشارات القانونية ناتجة عن تقديمه للخدمات القانونية، وبما لا يضر بمصالح العملاء.

## إيقاف الترخيص وإلغاءه
## المادة (١٨)

أ- يتم إيقاف ترخيص مكتب الاستشارات القانونية مؤقتاً من قبل الدائرة ولمدة لا تزيد على سنة واحدة أو إلغاءه بقرار من المدير العام في أيٍ من الحالات التالية:

١- عدم قيام مكتب الاستشارات القانونية بتجديد ترخيصه لمدة تزيد على (٣) ثلاثة أشهر بدون عذر تقبله الدائرة.

٢- إلغاء الرخصة الممنوحة لمكتب الاستشارات القانونية من قبل سلطة الترخيص.
٣- صدور أمر قضائي بوقف الترخيص الصادر عن الدائرة أو سلطة الترخيص أو إلغاء أي منهما.
٤- تصفية مكتب الاستشارات القانونية.

ب- يجوز للدائرة وقف ترخيص مكتب الاستشارات القانونية مؤقتاً ولمدة لا تزيد عن سنة واحدة أو إلغاءه بقرار من المدير العام، وذلك في حال فقدان أو عدم التزام مكتب الاستشارات القانونية بأي من شروط الترخيص الممنوح له، أو مخالفته للتشريعات السارية في الإمارة، ولأي من أحكام اللوائح والقرارات والتعليمات الصادرة عن الدائرة.

**التظلم**
**المادة (١٩)**

يجوز لكل ذي مصلحة، التظلم خطياً لدى المدير العام من أي من القرارات الصادرة بحقه استناداً لأحكام هذه اللائحة، وذلك خلال (٦٠) ستين يوماً من تاريخ صدور القرار المتظلم منه، ويتم النظر في هذا التظلم والفصل فيه من قبل لجنة تشكل بقرار من المدير العام لهذه الغاية، ويكون القرار الصادر عن اللجنة في التظلم نهائياً.

**(معتمد)**
**د. لؤي محمد بالهول**
**المدير العام**

**صدر بتاريخ** ٢٠١٥/٠٩/١٠م
**الموافـــق** ٢٦ ذو القعدة ١٤٣٦هـ

# Administrative Resolution No. (236) of 2015
# Adopting the Bylaw
# Concerning the Licensing of Legal Consultancy Firms in the Emirate of Dubai[1]

**The Director General of the Government of Dubai Legal Affairs Department,**

After perusal of Article 5(15) of Law No. (32) of 2008 Establishing the Government of Dubai Legal Affairs Department which provides for the Department's authority to license and regulate the practice of the advocacy and legal consultancy profession and firms and to issue the required regulations, bylaws and resolutions;
The powers vested in the Director General of the Government of Dubai Legal Affairs Department pursuant to Articles (2) and (14) of Executive Council Resolution No. (22) of 2011 Concerning Fees and Fines Prescribed for the Advocacy and Legal Consultancy Profession in the Emirate of Dubai;
Administrative Resolution No. (126) of 2012 Adopting the Bylaw Concerning the Licensing of Legal Consultancy Firms in the Emirate of Dubai; and
Administrative Resolution No. (234) of 2015 Adopting the Bylaw Concerning the Registration of Legal Consultants in the Emirate of Dubai;

**Does hereby issue the following Resolution:**

## Article (1)

By virtue of this resolution, the attached Bylaw Concerning the Licensing of Legal Consultancy Firms in the Emirate of Dubai including all rules and procedures shall be adopted.

## Article (2)

This resolution replaces Administrative Resolution No. (126) of 2012 Adopting the Bylaw Concerning the Licensing of Legal Consultancy Firms in the Emirate of Dubai.

## Article (3)

This resolution shall come into force on the 1st November 2015.

**(Signed)**
**Dr. Lowai Mohamed Belhoul**
**Director General**

Issued in Dubai on 10 September 2015
Corresponding to 26 Thu Al Qa'dah Safar 1436 A.H.

[1] *Every effort has been made to produce an accurate and complete English version of this legislation. However, for the purpose of its interpretation and application, reference must be made to the original Arabic text. In case of conflict the Arabic text shall prevail.*

# Bylaw
# Concerning the Licensing of Legal Consultancy Firms in the Emirate of Dubai

## Title of the Bylaw
## Article (1)

This Bylaw shall be cited as **"Bylaw Concerning the Licensing of Legal Consultancy Firms in the Emirate of Dubai"**.

## Definitions
## Article (2)

The following words and expressions, wherever mentioned in this Bylaw, shall have the meaning indicated opposite each of them unless the context states otherwise:

| | |
|---|---|
| **State:** | The United Arab Emirates. |
| **Emirate:** | The Emirate of Dubai. |
| **Department:** | The Government of Dubai Legal Affairs Department. |
| **Director General:** | The Director General of the Department. |
| **Licensing Authority:** | A competent entity, legally authorised to issue commercial and professional licences to establishments operating in the Emirate and in the free zones including the Dubai International Financial Centre. |
| **Resolution:** | Executive Council Resolution No. (22) of 2011 Concerning Fees and Fines Prescribed for the Advocacy and Legal Consultancy Profession in the Emirate of Dubai. |
| **Licence:** | The document issued by the Department to authorise a Legal Consultancy Firm to provide Legal Services in the Emirate. |
| **Legal Consultancy Firm:** | A sole establishment, company or partnership established in the Emirate, or branch of a foreign firm licensed by the Department and by a Licensing Authority in the Emirate to provide Legal Services to the public. |
| **Legal Consultant:** | A natural person registered on the Roll. |
| **Legal Services:** | Services which the firm is authorised to provide in the Emirate, including but not limited to, providing legal opinion and advice, drafting contracts, registering and liquidating companies, concluding settlements, representing clients before arbitration panels and centres, conciliation commissions and other entities, and any other legal service except pleading and representing before Dubai Courts. |
| **Register:** | The paper or electronic record maintained by the Department for the purpose of recording all particulars related to Legal Consultancy Firms. |
| **Roll:** | The paper or electronic record maintained by the Department for the purpose of recording the categories of and information pertaining to Legal Consultants. |

**Scope of Application**
**Article (3)**

a. This Bylaw shall apply to Legal Consultancy Firms which provide Legal Services to the public in the Emirate and in the free zones including the Dubai International Financial Centre.

b. This Bylaw shall not apply to Government entities, corporations or companies which do not provide Legal Services to the public, and shall not apply to any other entities which the Department deems not subject to the provisions of this Bylaw.

**Powers and Duties of the Department**
**Article (4)**

For the purposes of implementing this Bylaw, the Department shall have the powers and duties to:

1. Classify Legal Consultancy Firms according to their legal form;

2. Establish the requirements and rules that must be met and the procedures that must be followed in order to license Legal Consultancy Firms in the Emirate according to their classification;

3. Determine the areas of the law that Legal Consultancy Firms may practise in the Emirate, depending on the qualifications, competence and expertise of their employees;

4. Consider applications for new Licences, renewal of Licences and amendment of the particulars of issued Licences of Legal Consultancy Firms;

5. Maintain the Register and determine the data that must be entered in it including the classification of Legal Consultancy Firms;

6. Establish the requirements that must be met by the managing partner of the Legal Consultancy Firm, and determine his duties and responsibilities;

7. Establish the rules governing the temporary suspension of Legal Consultancy Firms from providing Legal Services, and the revocation of their Licences in accordance with the legislations in force in the Emirate, including the bylaws, resolutions and instructions issued by the Department;

8. Establish the rules by which Legal Consultancy Firms may request to cease the provision of Legal Services or request cancellation of the issued licences;

9. Supervise and monitor the activities of all Legal Consultancy Firms in accordance with the provisions of the Resolution, the bylaws, resolutions and instructions issued by the Department;

10. Receive, record and investigate violations and complaints against Legal Consultancy Firms and against Legal Service providers unauthorised by the Department, and take the necessary action in this regard;

11. Impose penalties prescribed by the Resolution on persons found in breach of the Resolution, the provisions of the bylaws, resolutions and instructions issued by the Department;

12. Prescribe the forms required for the implementation of the provisions of this Bylaw; and;

13. Any other duties within its powers that relate to the licensing of Legal Consultancy Firms in the Emirate.

**Provision of Legal Services**
**Article (5)**

a. No Legal Services may be provided to the public in the Emirate except through a Legal Consultancy Firm licensed by the Department.

b. It is prohibited for any Legal Consultancy Firm to provide any Legal Services in an area of law, which the Legal Consultancy Firm is not authorised by the Department to provide.

c. All Legal Consultancy Firms must maintain an appropriate physical office within the Emirate, which is appropriate for the purpose of providing Legal Services whether held by the Legal Consultancy Firm or a partner in the Legal Consultancy Firm as owner, beneficiary or lessee. It is not permissible for two or more firms to occupy a single physical office. The office shall be the registered office for the purposes of communications and notices.

d. No Legal Consultancy Firm may establish a branch office in the Emirate without obtaining the Department's approval in accordance with the relevant requirements. adopted by the Department.

**Name of Legal Consultancy Firm**
**Article (6)**

Except for Legal Consultancy Firms licensed to operate in the Emirate prior to the effective date of this Bylaw, the name of a Legal Consultancy Firm must comply with the following:

1. The name must indicate the type of Legal Service(s) provided;

2. In the case of a sole establishment, the name of the sole proprietor must feature in the name of the Legal Consultancy Firm;

3. In the case of a company or partnership, the name(s) of partner(s) or shareholder(s) must feature in the name of the Legal Consultancy Firm, and upon request of partners or where required, the Department may approve a name of the Legal Consultancy Firm other than the personal names of partners; and

4. In the case of a Legal Consultancy Firm which is a branch of a foreign firm, the name of the head office of the foreign firm must feature in the name of the Legal Consultancy Firm.

**The Register**
**Article (7)**

A Register of Legal Consultancy Firms licensed in the Emirate shall be established by the Department. The Department shall determine the data that shall be recorded on the Register, including the Legal Consultancy Firm's legal form, authorized areas of law, and any other amendments to the Licence.

**Legal Form of Legal Consultancy Firms**
**Article (8)**

a. Legal Consultancy Firms operating in the Emirate must take one of the following legal forms:

   1. A sole establishment;

   2. A company or partnership established in the Emirate; or

   3. A branch of a foreign firm.

b. The legal forms referred to in paragraph (a) above shall be established in accordance with the legislations applicable in the Emirate and the provisions stated in this Bylaw.

**Licensing Requirements**
**Article (9)**

a. An applicant for a sole establishment Legal Consultancy Firm Licence must meet the following requirements:

   1. The applicant must be a UAE national;

   2. The applicant must be registered on the Roll in the category of practising Legal Consultants or have met the relevant registration requirements for this category as provided for in the Bylaw Concerning the Registration of Legal Consultants adopted by the Department and have submitted an application to be registered on the Roll;

   3. The applicant must have a minimum of three (3) consecutive years' practical legal experience in the State;

   4. The applicant must submit a professional business plan in accordance with the requirements adopted by the Department in this regard;

   5. The applicant must be the managing partner of the Legal Consultancy Firm throughout the term of the Licence; and

   6. Any other requirements determined by the Department.

b. An application for a Legal Consultancy Firm Licence to establish as a company or partnership in the Emirate must meet the following requirements:

1. The applicants applying for a license under this category must be UAE nationals. The Department may exempt some of the partners from this condition in accordance with the rules set in this regard;

2. The applicants must be registered on the Roll in the category of practising Legal Consultants or must have met the registration requirements for this category as provided for in the Bylaw Concerning the Registration of Legal Consultants adopted by the Department and have submitted an application to be registered on the Roll;

3. The applicants must have a minimum of three (3) years' practical legal experience in the State;

4. The applicants must appoint one of themselves as the managing partner of the Legal Consultancy Firm;

5. The applicants must submit a professional business plan in accordance with the requirements set by the Department in this regard;

6. The legal consultants employed by the Legal Consultancy Firm must be registered on the Roll in the category of practising Legal Consultants, or must have met the relevant registration requirements for this category as provided for in the Bylaw Concerning the Registration of Legal Consultants approved by the Department, and have submitted an application to be registered on the Roll; and

7. Any other requirements determined by the Department.

c. A foreign firm applying to obtain a Licence to establish a branch of a legal consultancy firm in the Emirate must meet the following requirements:

1. The head office of the foreign firm must submit the application for the Licence accompanied by a professional business plan, in accordance with the requirements adopted by the Department in this regard;

2. The head office of the foreign firm must have recognised international repute in the provision of legal services;

3. The principal office of the foreign firm must have a minimum of ten (10) years of incorporation. If the head office of the foreign firm has been incorporated for less than ten (10) years as a result of legal acquisition or merger between two or more firms, the number of years since the incorporation of the older of these shall be taken into consideration;

4. The foreign firm must have a minimum of three (3) branch offices or entities in a minimum of three (3) distinct jurisdictions or five (5) branch offices or entities in a minimum of five (5) distinct states within one jurisdiction that have distinctive legal systems, as per the discretion of the Department;

5. The partners of the foreign firm must either appoint an existing partner or appoint a third party as the managing partner of the branch of the foreign firm. The managing partner must have a minimum of ten (10) years' practical legal experience;

6. The number of Legal Consultants, including the appointed managing partner, employed by the branch of the foreign firm shall be no less than three (3). All legal consultants employed in the branch of the foreign firm must be registered on the Roll in the category of practising Legal Consultants or have met the relevant registration requirements for this category as provided for in the Bylaw Concerning the Registration of Legal Consultants approved by the Department and must have also submitted an application to be registered on the Roll; and

7. Any other requirements determined by the Department.

d. In addition to the requirements stipulated by paragraphs (a), (b) and (c) of this Article and for licensing purposes, all Legal Consultancy Firms must:

1. Pay all prescribed Legal Consultancy Firm Licence fees in accordance with the relevant procedures adopted by the Department; and

2. Obtain a professional indemnity insurance policy to cover all risks and professional misconduct relating to the practise of the Legal Consultancy Firm in accordance with the relevant requirements and rules set by the Department.

e. Notwithstanding the provisions of paragraph (a)1, (b)1 and (c) 4 of this Article, the Department may issue a Legal Consultancy Firm licence to non-UAE national applicants or to a branch of a foreign firm applicant, if the applicant will provide unique Legal Services which are not already provided by existing Legal Consultancy Firms despite its significance or there is a demand for such service in the Emirate, provided always, the applicant under this Article has to have at least ten (10) consecutive years of professional experience.

**Licence Renewal Requirements**
**Article (10)**

The following requirements must be met for renewal of a Licence:

1. Continuous compliance by the Legal Consultancy Firm with the requirements of Articles (9) and (15) of this Bylaw. Legal Consultancy Firms operating in the Emirate at the time of the issuance of this Bylaw shall be exempt from the UAE nationality requirements;

2. The title deed, the right of use or the lease agreement for the Legal Consultancy Firm's office must be in the name of the Legal Consultancy Firm, its sole proprietor, or one of the partners or shareholders, and the lease agreement must be valid and certified by the competent authorities in the Emirate;

3. All Legal Consultants employed by the Legal Consultancy Firm must be registered with the Department on the Roll in the category of practicing Legal Consultants, and this registration must be valid at the date of renewal of the Licence;

4. The particulars of the commercial licence issued to the Legal Consultancy Firm by the Licensing Authority must conform with the particulars of the Licence at the time of Licence renewal;

5. The professional indemnity insurance policy must be valid at the time of the Licence renewal;

6. The fees prescribed for Legal Consultancy Firm Licence renewal must be paid in accordance with the relevant procedures adopted by the Department; and

7. Any other requirements determined by the Department.

**Licensing Procedures**
**Article (11)**

a. Applications for a new Licence, renewal of Licence, and amendments to the particulars of a Licence, and all other applications stipulated in this Bylaw shall be submitted in the form prescribed by the Department, and supported by the requested documents in this regard.

b. An applicant(s) for a Licence is prohibited from obtaining or renewing a licence issued by any Licensing Authority without obtaining the prerequisite approval of the Department, in accordance with the relevant procedures adopted by the Department in this regard.

**Consideration of Licence Applications**
**Article (12)**

Applications for a new Licence, renewal of Licence, and amendments to the particulars of a Licence, and all other related applications shall be considered by the Department in accordance with the requirements and procedures stipulated by this Bylaw. The Department shall notify the applicant(s) of the decision in this regard within two (2) working days from the issuance of the decision.

**Licence Term**
**Article (13)**

a. The Licence term shall be for one (1) year, renewable for the same period. The renewal application must be submitted within the last month prior to the expiration date of the Licence.

b. In the event that a Legal Consultancy Firm fails to renew the Licence within the time frame prescribed in paragraph (a) of this Article without a reason acceptable to the Department, the Legal Consultancy Firm shall be subject to the penalties prescribed in the Resolution.

**Nature of the Licence**
**Article (14)**

a. All Licences shall be issued in the name of the applicant and must not be assigned to a third party.

b. Without prejudice to the rights of third parties, in the event of the death of the Licence holder or dissolution of a Legal Consultancy Firm, the heirs, successors or assignees shall not acquire the rights of the Licence holder. The Department shall determine the procedures for the management of the firm in accordance with the rules it sets in this regard.

**Legal Consultancy Firm Obligations**
**Article (15)**

All Legal Consultancy Firms must comply with the legislations regulating the legal consultancy profession in the Emirate, particularly to:

1. Not engage or permit any employed Legal Consultant to engage in any activity other than the provision of Legal Services, and not to offer Legal Services in any area(s) of law that the Legal Consultancy Firm is not authorised to practise;

2. Ensure that all Licence owners, partners and Legal Consultants employed by the Legal Consultancy Firm are not owners, partners or employees of another Advocacy or Legal Consultancy Firm in the Emirate;

3. Ensure that non-UAE national Licence owners hold a valid residency in the State registered with the firm;

4. Ensure that non-UAE national Legal Consultants hold a valid residency in the State, and a labour card is registered with the Firm through which they practise the profession;

5. Ensure that all Legal Consultants employed by the Legal Consultancy Firm are registered on the Roll, in the category of practising Legal Consultants, and maintain full-time employment within the Legal Consultancy Firm. Legal Consultants must not engage in any other commercial activity or practise another profession, except teaching or training in any area of the law or legal profession;

6. Not employ any legal consultant(s) not registered on the Roll in the category of practicing Legal Consultants;

7. Maintain a managing partner for the term of the Licence; and

8. Meet all other obligations prescribed by the bylaws, resolutions and instructions issued by the Department.

**Managing Partner Obligations**
**Article (16)**

The managing partner of the Legal Consultancy Firm must:

1. Supervise the practice of the Legal Consultants employed by the Legal Consultancy Firm;

2. Ensure the Legal Consultancy Firm and all employed Legal Consultants comply with all obligations prescribed by the Resolution, the bylaws, resolutions and instructions issued by the Department, and represent the Legal Consultancy Firm before the Department;

3. Display the Licence in a prominent place visible to all persons dealing with the Legal Consultancy Firm, and return the Licence to the Department in the event of renewing the Licence, cessation of providing Legal Service, suspension of the Legal Consultancy Firm from providing Legal Services, or following cancellation of the Licence;

4. Obtain the Department's prior approval before effecting a change to the legal form, name, address, partners or managing partner of the Legal Consultancy Firm, or establishing a branch office, or changing the address of a branch office, or merging or demerging with another firm, or adding a partner or retirement of a partner, or any other changes relating to the Legal Consultancy Firm's legal form;

5. Notify the Department of a change to the number of Legal Consultants employed by the Legal Consultancy Firm within ten (10) working days of such change;

6. Obtain the Department's prior approval before cessation of provision of Legal Services by the Legal Consultancy Firm for any reason, to allow for the Department to take the appropriate action in this regard;

7. Notify the Department of any change to the professional status of the Legal Consultants employed by the firm, including cessation of practice within fifteen (15) days of such change;

8. Keep custody of all files, documents and information relating to the Legal Consultancy Firm and Legal Services provided by the Legal Consultancy Firm for a minimum of ten (10) years, and make such documentation available to the Department upon request;

9. Maintain records that contain all details relating to Legal Consultants employed by the Legal Consultancy Firm during the term of their employment and for a minimum of five (5) years after the end of their employment, and make such documentation available to the Department upon request; and

10. Meet all other obligations prescribed by the bylaws, resolutions and instructions issued by the Department.

\

**Cessation of Providing Legal Services**
**Article (17)**

a. The Department may, upon a written application submitted by a Legal Consultancy Firm and for reasons acceptable to the Department, authorise a Legal Consultancy Firm to suspend the provision of Legal Services for a specified period of time, conditional upon the Legal Consultancy Firm undertaking that all commitments arising through the provision of Legal Services are satisfied and provided that the cessation does not harm the interests of the clients.

b. The Department may, upon written application submitted by a Legal Consultancy Firm to cancel the Licence, conditional upon the Legal Consultancy Firm undertaking that all commitments arising through the provision of Legal Services are satisfied and provided that the cancellation does not harm the interests of the clients.

**Suspension or Revocation of a Licence**
**Article (18)**

a. The Licence of a Legal Consultancy Firm may be temporarily suspended by the Department for a period not exceeding one (1) year or revoked pursuant to a decision of the Director General in the following cases:

1. A Legal Consultancy Firm's fails to renew the Licence for a period exceeding three (3) months without a reason acceptable to the Department;

2. Revocation of a licence granted to the Legal Consultancy Firm by a Licensing Authority;

3. Issuance of a judicial order to suspend or revoke the Licence or the licence issued by a Licensing Authority; and

4. The dissolution of the Legal Consultancy Firm.

b. The Department may temporarily suspend the Licence of a Legal Consultancy Firm for a period not exceeding one (1) year, or may revoke the Licence , pursuant to a decision of the Director General, in the event of the Legal Consultancy Firm's failure or inability to meet the licensing obligations or contravention of the applicable legislation in the Emirate, or any of the provisions of the bylaws, resolutions and instructions issued by the Department.

**Grievances**
**Article (19)**

Any concerned person may submit in writing a grievance to the Director General in respect of any of decision issued against him within sixty (60) days from the date of the issuance of the decision. Grievances shall be presented to and decided upon by a committee formed by a resolution of the Director General, and all decision issued by the committee shall be deemed final.

**(Signed)**
**Dr. Lowai Mohamed Belhoul**
**Director General**

Issued in Dubai on 10 September 2015
Corresponding to 26 Thu Al Qa'dah Safar 1436 A.H.